

## بلاغ صحفي للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب

من أجل تمكين زبناؤه من فهم التغييرات المحدثة بموجب تعديل النظام التعريفي الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح غشت 2014 ومدى تأثيرها على استهلاكهم و فواتيرهم، و كذا تصحيح أي خلل قد يحصل أثناء عملية الفوترة بالنسبة للماء الشروب، اتخذ المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب مجموعة من التدابير تتمثل فيما يلي:

- تعبئة شاملة و مستمرة لجميع وكالات و مصالح المكتب عبر مجموع التراب الوطني لاستقبال جميع الزبناء الذين يقدمون شكايات و ذلك لمساعدتهم و تقديم جميع الشروحات و التوضيحات الضرورية من خلال معالجة ممنهجة و مشخصة لشكاياتهم (قراءة و مراجعة أرقام العداد، توضيح الاستهلاك و مقارنة الكميات المستهلكة للفصلية الثالثة الحالية مع مثيلتها لسنة 2013).

- تقديم تسهيلات الأداء بالنسبة للفواتير المرتفعة، و تمديد آجال استخلاص فواتير الفصلية الثالثة لسنة 2014 و كذا إلغاء تطبيق غرامة التأخير في الأداء،

- التطبيق الفوري لإجراءات مناسبة بخصوص الأسر التي تتوفر على عدادات مشتركة بما في ذلك فواتير الفصلية الثالثة 2014 لهذه الأسر. في هذا الصدد تم الشروع في عملية لإحصاء الزبناء المعنيين على الصعيد الوطني بحضور السلطات المحلية.

و تجدر الإشارة إلى أن دخول هذا النظام التعريفي الجديد حيز التنفيذ صادف فاتورة الفصلية الثالثة 2014 التي تزامنت مع فترة الصيف و حلول شهر رمضان المبارك و هي الفترة التي تعرف عادة ارتفاع الاستهلاك و بالتالي ارتفاع مبلغ الفاتورة.

كما ينهي المكتب إلى علم زبناؤه أنه سيعتمد نظام الفوترة الشهرية ابتداء من يناير 2015 عوض فوترة الثلاثة أشهر المعمول بها حاليا. و هكذا سيتوصل الزبناء بفاتورة الماء الشروب شهرا بشهر.

أما فيما يتعلق بالفوترة القادمة و المتعلقة بالفصلية الرابعة 2014 و التي سيتم استخلاصها انطلاقا من 20 يناير 2015، سيتم إجراء مراقبة مسبقة و دقيقة لكل الفواتير المرتفعة و ذلك قبل إصدارها.

و يود المكتب أن يؤكد مرة أخرى على التعبئة الشاملة لجميع مصالحه المركزية و الجهوية و المحلية عبر التراب الوطني لمواكبة في أحسن الظروف لهذا التعديل الخاص بنظام الفوترة الذي يهدف إلى تحقيق الإنصاف على مستوى أاطر الاستهلاك و المساهمة بشكل فعال في الحد من ترشيد استهلاك الماء الشروب و الحد من تبذير هذه المادة الحيوية.